العراق يسترد أكثر من خمسين مطلوبا بقضايا فساد من الخارج

بحثت هيئة النزاهة الاتحادية، اليوم الاثنين، سبل بناء شراكات إستراتيجية جديدة وتعزيز إجراءات استرداد الأصول المُهربة خارج العراق، فيما أعلنت استرداد 51 مطلوبا بقضايا فساد من خارج البلاد خلال المدة الماضية.

وبحسب بيان للهيئة، تلقته المطلع، قال رئيس هيئة النزاهة الاتحادية، محمد علي اللامي، خلال لقائه مدير مجموعة صوفان، علي صوفان، إن الهيئة: "تسعى لاستكمال إجراءات تسليم المطلوبين بقضايا الفساد واسترداد الأموال المهربة"، مشيدا بالجهات الداخلية والدولية المتعاونة في هذا الملف.

وأضاف اللامي أن: "الظروف التي مر بها العراق خلال الحقب الماضية تسببت بأضرار كبيرة في المال العام، ودفع بعض المطلوبين إلى تهريب أموال متحصلة من جرائم الفساد خارج البلاد"، مؤكدا أن الهيئة تمكنت من استرداد 51 مطلوبا بقضايا فساد من خارج العراق.

وأشار البيان إلى أن: "اللقاء شهد توقيع اتفاق تعاون بين هيئة النزاهة الاتحادية ومجموعة صوفان؛

بهدف بناء شراكة إستراتيجية ورفع القدرات المؤسسية للهيئة في مجالات التحري والتتبع القانوني واسترداد الأصول، فضلا عن تطوير مهارات ملاكاتها في التحول الرقمي والتقنيات الحديثة".

وتابع أن: "الاتفاق شمل "مجالات تتبع واسترداد الأصول، واسترداد المدانين، والتعاون الدولي والدبلوماسي، والتدريب ونقل المعرفة، والتحقيقات المالية، إلى جانب تقديم الدعم الفني والقانوني لتعقب المطلوبين واسترداد الأصول المهربة".

كما تضمن الاتفاق المساعدة في بناء قنوات اتصال مباشرة مع الهيئات المختصة ودوائر إنفاذ القانون خارج العراق، بما في ذلك الإنتربول، والمساهمة في صياغة اتفاقيات ثنائية ومذكرات تفاهم دولية لتعزيز التعاون في استرداد المطلوبين والأصول.

وأكدت الهيئة: "أهمية تطوير قدرات ملاكاتها في التعامل مع البرمجيات الحديثة لمتابعة حركة الأموال عبر الأنظمة المصرفية التقليدية والرقمية، واستخدام الذكاء الصناعي وبرامج كشف الوثائق المزورة، إضافة إلى مهارات الاستجواب والتحقيق والتحليل السلوكي".